ثبت على الضعيف ونوكاه ولا يلزم منه الارث ما دام على اختلاف الدين وهو
فيما ذكر ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من لم يسبق رقه من حيه اصوله لان
العتق على الاصل فيعتق على وعد اهـ رحماني فلا يسعى اي الولد بغير اي
بالكاف وحده قضى الله احق اي حكم الله احق بالاتباع والانشاء
من اذا الولاء لمن اعتق وشرط اي الله عز وجل وشرطه اي اقوى
وثبت له اي لمن اعتق اوسع الرقيق نفسه فانه عتق عتاقة انظر
لو عجز عن الثمن هل يعود رقيقا او يستمر في ذمته الى اليسار لان عتق
بمجرد العقد يظهر الثاني ام ضمنا عطف على صحيح اما اذا
اعتق غيره عبده عنه بغير اذنه اي بلا قال لعبده اعتقتك عن فلان
ولم يكن فلان اذن له اي اعتاقه عنه قال الولاء للمباشر للعتق خلافا
لما في اصل الروضة من ثبوت الولاء من عتق عنه لانه المالك وعبارة الروض
ولا تثبت الولاء لاحد غير المعتق فعتقك عبدك عن غيرك باذنه
صحيح ايضا لكن لا تثبت له الولاء وانما تثبت للمالك خلافا لما وقع في
اصل الروضة اهـ وبذلك علم ان الصواب في عبارة الشارح ان يقول
اما اذا اعتق عبده عن غيره بغير اذنه اكفاما ملي خلافا لما وقع
في اصل الروضة والمعتمد عند شيخنا ما في اصل الروضة قد والمعتمد
كلام الشارح مالوا وكر بعبد امة ولا يكون ولاؤه اي المعتق
وهو الشرعي لانا الملك بزعمه لم تثبت لراي وانما هو انعقد
له من سيتحد منه عبد ابن عبد بيت المال فيه تفرع صحة
عتق الامام عبد بيت المال وجر عليه الرملي وادكان المتولي لاكد
هب ومقتضى القواعد انه لا يصح اعتاقه لانه لا مصلحة فيه للمسلمين
وبهذا ذلك بطلانا وقاله الحر الكسه لانهم ارقاء لم يعتق عنهم
بطريق صحيح فصار فيهم من مال بيت المال لعدم صحة ملكهم فلا يستحق
من بيت المال شيء جاز له الاكل منها ومن لقطة وقد علمت ان العبد صحة
العتق فيملك بسببها اي بين المسلم والكافر اذا الزوج مسلم
بكاوه

بكاوة او كالمسلم زب كاوه عكسه بحياته وبعده اي باحكام حياته
من ولاية النكاح محله والعقد عنه وبعده اي قيضاي عليه وبرثه
اختلفوا في صحته اي فلا يحجب به وحكم اي الارث اذ في تقرير
الشخ للضرير بالارث قصور به اذ لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسب
في البهجة احكام قاصوا اذ يقال وحكمه اي الولاء في التقديم في صلاة
الجنازة والارث به كما قاله وحديث خود بالحا الرحمة
ضعفه الشافعي وغيره وجد تضعيفه ان فيها تركة لبيت
المال للحق لها فيها واما ولدها الذي لا عتق عليه ولم يكن له اب
معروف لاشيء لها من تركته الا ان قلت اذا لم يحجب او السدس ان
حجبت في صلاة الجنازة قلت ما يتعلق بالبيت من غسل
ودفن كالارث الروض دون سائر الورثة كالام والزوجة والاخ
للام ومن اي ودون من يعصر بهم العاصب ظاهر كلامه
اي حيث قادر ويشغل الكل قال ابن قاسم قوله ويشغل اي من حيث
قاعدة كالارث به والا فالولاء نفسه لا يشغل كما ان نسب الانسان
لا يشغل عنه اهـ الا من عتيقها او منتميا اليه بنسب والولاء
سببي ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من سبق لمن وقع عنه
عتق والمعتق سببي والا سرايه وهو الذي يثبت على من لم يسبق رق
لكنه من احد اصوله فيسري الولاء عليه منه لان الفرع على الاصل فخرج
على الفرع او منتميا اليه بنسب لعامي الا نتمائه اليه اي الى العتيق
بالسبب ان يكون من ذرية عليه الرمي وان كان المتولي لاكد
هب ومقتضى القواعد انه لا يصح اعتاقه لانه لا مصلحة فيه للمسلمين
وبهذا ذلك بطلانا وقاله الحر الكسه لانهم ارقاء لم يعتق عنهم
بطريق صحيح فصار فيهم من مال بيت المال لعدم صحة ملكهم فلا يستحق
من بيت المال شيء جاز له الاكل منها ومن لقطة وقد علمت ان العبد صحة
العتق فيملك بسببها اي بين المسلم والكافر اذا الزوج مسلم
بكاوه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)